لتحرير الأرض. هذا، وقد أضاف موشي دايان رأيه القائل: انه تجب إقامة خط الدفاع الأول، والذي تشكل المستوطنات ــ المعسكرات أو النقاط (ماهاز) جزءاً منه، على قمم التلال المطلة على وادي نهر الأردن وليس في الوادي نفسه.

وقد انعكس هذا التوجه العسكري الاسرائيلي، في الآونة الأخيرة، في سلسلة من أعمال الضم والمصادرة، كما ذكرنا سابقاً، وأولها الاعلان عن مشروع لضم حزام من الأرض، يمتد من قرية عين يبرود في قضاء رام الله حتى قرية بيت فجار في قضاء بيت لحم. هذا، وقد صودرت، بالفعل، في ١٩٨٢/٢/١)، أراضٍ في قرية بيت سوريك (قضاء رام الله) تبلغ مساحتها ١٥٠٠ دونم، بعد أن سبق لسلطات الاحتلال أن صادرت ٧٥٠ دونماً في القرية ذاتها. كما صودرت ٨٠٠ دونم في قرية عابود (في قضاء رام الله أيضاً)، في اليوم ذاته. ولم يتوقف العدو عند هذا الحد، بل حاول أن يصادر ٦٠٠٠ دونم بالقرب من مدينة الناصرة. واستمر مسلسل المصادرة؛ حيث تمت مصادرة ٥٠٠ دونم قرب أريحا في ١٩٨٢/٢/٢، ثم ١٤٠ دونماً آخر في ١٩٨٢/٢/٩، وبعدها، في ١٩٨٢/٢/١٣، صودرت مساحة كبيرة تابعة لثلاث قرى بالقرب من مدينة نابلس. وفي اليوم نفسه، صودرت أيضاً أراض تبلغ مساحتها ٤٠٠٠ دونم، في قرية بيت جالا، وفي ١٩٨٢/٢/١٤ صودرت ٤٠٠ دونم تابعة لقريتي بتير ودجيا قرب القدس. كما صودرت مساحة أخرى كبيرة في غور الأردن، في ١٩٨٢/٢/١٧، و٢٠٠٠ دونم تابعة لعدة قرى قرب مدينة نابلس في ١٩٨٢/٢/١٨. وقد أقيمت مستوطنات جديدة خلال هذه الفترة: منها اثنتان في قطاع غزة، وثالثة قرب قرية كفر ياسين في الجليل، ورابعة في النقب.

لقد سردنا الكثير من التفاصيل لنظهر خطورة المشروع الاسرائيلي، وخاصة أنه يدخل في صلب الفكر العسكري ــ الأمني الصهيوني. ومما يضيف دليلاً آخر على خطورة الموقف، وعلى وجود خطة عسكرية اسرائيلية عامة، هو تفكير الإسرائيليين بتحويل مياه نهر الأردن بهدف توليد الكهرباء وإعادة المياه فيما بعد إلى بحيرة طبريا. ويشمل هذا المشروع ٧٠٪ من مياه النهر، والمعروف أن المشروع هذا كان أحد عوامل اندلاع حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧.

الحرب الاسرائيلية الخفية

وترتبط إقامة المستوطنات في الوقت ذاته، بمحاولات تعزيز ما يسمى بالإدارة المدنية، حيث تسعى سلطات الاحتلال إلى تعزيز «روابط القرى» ولجم أية معارضة لها. وقد انعكس هذا التوجه الاسرائيلي في تصاعد أعمال الاعتداء على المواطنين العرب، ضمن الحرب الاسرائيلية الخفية، الدائرة حالياً. فقد فرض نظام منع التجول على قرى عدة في قضاء الخليل، كما تمت اعتقالات عديدة في بيت فجد وبيت أمّر والعروب، في ١٩٨٢/٢/١. وتبع ذلك إلقاء قنبلة يدوية على منزل عربي في مدينة الخليل؛ وكان هذا المنزل قد تعرض سابقاً لرشقات نارية، من قبل مستوطني «كريات أربع» الاسرائيلية. ثم عاد مستوطنو «كريات أربع» للصلاة، يوم الجمعة، في الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل، وهي المرة الأولى، والمعروف أن هذا الإصرار كان قد أدى في أيار (مايو) ١٩٨٠ إلى عملية فدائية جريئة قتل فيها ٦ من هؤلاء المستوطنين.

هذا وقد انعكس توجه الاعتداء على المواطنين العرب، في إقدام المستوطنين على ضرب الفلسطينيين وقتلهم بشكل عشوائي، إذ قتل مواطن عربي مسن داخل منزله في القدس، في ١٩٨٢/٢/١٠، كما اعتدى المستوطنون على رجل مسن آخر في قرية سلوان وسلبوه كل ما يملك، بعد ضربه. وتظهر الطبيعة السياسية لهذا النوع من الجرائم، حين نذكر أن المستوطنين الصهاينة حاولوا الاستيلاء على البيوت العربية في القدس الشرقية، في ١٩٨٢/٢/١٤. وقد ساعدهم على ذلك رجال الجيش، مما يدل على مدى تلاقي التصرفات «العفوية» للمدنيين مع الأغراض الأمنية للجيش. وتكررت أعمال الاعتداء كذلك، في ١٩٨٢/٢/٢٠، حين أطلق مستوطنو مستعمرة «إيلون موريه»، قرب مدينة نابلس، النار على مواطن عربي وجرحوه، وحين اعتدى المستوطنون، في ١٩٨٢/٢/٢٣، على عائلة عربية في مدينة الخليل. وتبع ذلك إلقاء قنبلة يدوية على منزل في المدينة ذاتها في اليوم التالي. كما تعززت الشكوك حول وجود تعاون ما بين الأجهزة الأمنية الاسرائيلية والمتطرفين الاسرائيليين، بعد عودة مجموعة «مواجهة الارهاب بالارهاب» إلى الظهور يومي ٢٥ و١٩٨٢/٢/٢٦ عبر كتابة الشعارات